

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

ويُسْتَدْتَدُّنَدَى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حَالِ لَيْنٍ لاسمين مُتَّحِدَيِْ المعنى أو مختلفين وأحَدُهُمَا مُفَضَّلٌ عَلَى الآخر فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضِلِ ك ( ( هَذَا بِسُرٍّ أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا ) ) وقولك ( ( زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ) ) .

ويستثنى من المصَّحَّحِ معنى الفعل دون حُرُوفِهِ دون أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما فيجوز بقلة تَوَسُّطُ الحال بين المخبرِ عنه والمُخْبِرِ به كقوله :